التحديات العديدة للأمن المائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط-الحاجة إلى الاستباقية

بقلم :المعتز عبادي - أمانة الاتحاد من أجل المتوسط و حسن أبوالنجا - منتدى الشرق الأوسط للمياه

يمثل تحقيق الأمن المائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديا هائلا نظرا لأنها واحدة من أكثر المناطق ندرة في المياه في العالم ، وهي تكافح الفقر وعدم المساواة والتخلف. ومع ذلك ، هناك مجموعة من الاستراتيجيات المتاحة التي يمكن أن تساعد المنطقة بالاعتماد على الموارد المائية المتاحة. هنا ، يناقش حسن أبو النجا والمعتز العبادي التحديات والفرص. وكما توضح المقاله ، فإن الحل يكمن في توثيق التعاون بين الشركاء الإقليميين وتنفيذ نهج منهجي يصفونه بأنه استباقي.(PROACTIVE)

أثارت جائحة COVID-19 العديد من الأسئلة حول العالم حول إمدادات المياه والصرف الصحي ، وهذا هو الحال بشكل خاص في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وهي تعتبر من أكثر المناطق ندرة في المياه من بين دول العالم. علاوة على ذلك هناك العديد من التحديات الأخرى المرتبطة المياه والاستدامة. مع أقل من عقد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها (بحلول عام 2030) ، سيكون هناك حاجة إلى جهد غير مسبوق. اتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على تطوير حلول لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمياه ، وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ ، مع مساعدة النساء والشباب في خلق فرص العمل. وكيفية تحقيق ذلك الخطه الطموحة من ضمن جدول أعمال الاتحاد من أجل المتوسط للمياه وإطار عمل سياساته لعام 2030 والاستراتيجية المالية.

إن تغيير الوضع الراهن في منطقة البحر الأبيض المتوسط أمر ضروري بشكل عاجل ، ومع ذلك فإن التحدي المتمثل في إحداث التغيير هائل. من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط متنوعة بشكل لا يصدق. يساهم هذا التنوع في الصراع وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده المنطقة ، ولا يساعدها على التعامل مع التهديدات الثلاثية لتغير المناخ ، وارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة ، والأزمة الاقتصادية. هذه التهديدات تفاقم الفقر وعدم المساواة والتخلف.

يتدفق الماء من خلال كل هذه القضايا. ترتبط المياه في البحر الأبيض المتوسط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي والصراع والهجرة والعمالة وحقوق الإنسان ، وكلها تتشكل من خلال إدارة الموارد المائية والوصول إليها.

الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي (وأكثر من ذلك بكثير)

من الواضح بشكل متزايد أن الحلول الفعالة والمستدامة للتحديات الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ستتطلب مزيدا من الفهم والنظر في الروابط والتبعيات بين قطاعات مثل المياه والطاقة والغذاء. في جميع أنحاء العالم الزراعة هي أكبر مستخدم للمياه ، تستهلك حوالي 70% من الموارد المتاحة. الطاقة المطلوبة لإنتاج ونقل وتوزيع الغذاء. يستخدم قطاع الأغذية حوالي 30٪ من الطاقة العالمية. ولكن الطلب على المياه والغذاء والطاقة تتزايد بسبب النمو السكاني والتنمية الاقتصادية. قدرت مجموعة الموارد المائية (WRG) أنه بحلول عام 2050 ، ستكون هناك حاجة إلى 50 ٪ من المياه و 60 ٪ من الغذاء و 80 ٪ من الطاقة على مستوى العالم. كما توقعت WRG أنه بحلول عام 2030 ، قد يواجه العالم عجزا عالميا في المياه بنسبة 40 ٪ في ظل العمل بنفس النهج الحالى. هذا ومن المتوقع أن يكون لها العديد من الآثار السلبية على النظم الإيكولوجية

إذا كان العالم يعاني من مشكلة كبيرة في المياه والطاقة والغذاء ، فإن هذه المشكلة تزداد سوءا في منطقة البحر الأبيض المتوسط. حيث يستخدم منطقة البحر الأبيض المتوسط أكثر من 85٪ من المياه للأغراض الزراعية ، ولكن المنطقة لديها أيضا أعلى اعتماد على الواردات الغذائية. على مر السنين ، لم تزداد الإنتاجية الزراعية بطريقة مجدية. وقد بلغ فقدان الأغذية وهدرها مستويات مثيرة للقلق مع آثار ضخمة على المياه والأراضي والطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة. المنطقة هي نقطة ساخنة عالمية للاستغلال المفرط للمياه الجوفية ، وهو مورد سيتم استنفاده بسرعة في العقود القادمة. وفي ضوء ذلك ، ستحتاج السياسات الزراعية المستقبلية إلى زيادة الاعتماد على مصادر الري الأخرى مثل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ، مع اتباع مبادئ توجيهية أكثر صرامة للحد من النفايات. الفرص حول إدارة الطلب على المياه واضحة بشكل جيد ولكنها غير مستغلة بشكل كاف.

فالروابط بين القطاعات (المياه ، والغذاء ، والطاقة ، والنظام الإيكولوجي) وقاعدة الموارد الطبيعية (المياه ، والأراضي ، والتربة) مفهومة ولكنها لا تنعكس بشكل كاف في السياسات والممارسات.

وبالإضافة إلى ذلك ، تواجه المنطقة مشاكل هائلة في إدارة المياه العابرة للحدود وإدارتها. هذا هو الحال بشكل خاص مع العديد من الدول المنبع تطوير الطاقة الكهرومائية لتلبية مطالبهم المتزايدة للطاقة. ويحتاج البحر الأبيض المتوسط إلى إدراج التعاون الإقليمي لإدارة المياه العابرة للحدود في قائمة أولوياته.

التحديات المالية للأمن المائي

حددت الاستراتيجية المالية للاتحاد من أجل المتوسط للمياه التحديات والفرص الرئيسية لتحقيق الأمن المائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وتشمل التحديات الرئيسية عدم كفاية تخصيص موارد الميزانية العامة للإدارة المستدامة للمياه لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وهناك خيارات أخرى متاحة لتمويل تطوير الإدارة المستدامة للمياه. وتشمل هذه المبادئ تطبيق مبدأ دفع المستخدم/ المستفيد ، ومبدأ دفع الملوث ، ولكن هذه النهج لا تطبق باستمرار في جميع أنحاء المنطقة.

كما لا يولى اهتمام كاف في العديد من البلدان لإشراك مستثمري القطاع الخاص أو الانخراط مع شركاء في الخارج. والعائق الرئيسي أمام اجتذاب التمويل من الشركاء الماليين الدوليين هو انخفاض القدرة على تحسين نوعية مقترحات المشاريع. وفي معظم البلدان ، ستتطلب أي زيادة في الموارد المالية للمشاريع المتصلة بالمياه إصلاحات في السياسات و / أو بذل جهود كبيرة من أجل التنفيذ.

أضاف تفشي COVID-19 طبقة إضافية من التعقيد للمنطقة من حيث معالجة المياه والأمن الغذائي. ومع تزايد الطلب على المياه للمساعدة في مكافحة انتشار الفيروس وانتقاله ، إلى جانب زيادة استخدام المياه للزراعة مع تكثيف البلدان للجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي ، بدأت تظهر الضغوط على مورد نادر بالفعل. هذه يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع تعريفات المياه.

وفي الوقت نفسه ، فإن القيود التجارية الأخيرة ، ولا سيما على صادرات الحبوب ، تشكل أيضا مشكلة كبيرة بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط ، والعديد من البلدان في هذه المنطقة مستوردة صافية. إن الحاجة إلى إعادة التفكير في المياه من أجل الأمن الغذائي في منطقة تزداد ندرة المياه من خلال إعطاء الأولوية للتكيف مع المناخ والمرونة أمر بالغ الأهمية.

مفاتيح التكيف والمرونة

يتعين على البحر الأبيض المتوسط التعامل مع ندرة الموارد والصراع والهجرة ؛ وكلها مترابطة بشكل وثيق. ومن أجل إطلاق حلول مبتكرة وإقليمية ، يجب على المنطقة أن تمهد الطريق نحو التكيف والمرونة من خلال التعاون الوثيق.

مع عدم اليقين الهائل الذي يشكله COVID-19 واضطراب متزايد من تغير المناخ (والذي يتضمن زيادة التباين الهيدرولوجي وتأثيراته على الإنتاجية الزراعية) ، تحتاج المنطقة إلى النظر بشكل عاجل في استراتيجيات جديدة للأمن المائي والغذائي. هذه تحتاج إلى أن تبنى على أدلة تجريبية. ويشمل ذلك الاستفادة من الدروس المستفادة من أزمة الغذاء لعام 2008 لتجنب الارتفاع المحتمل في أسعار المواد الغذائية. تحتاج هذه الاستراتيجيات الجديدة أيضا إلى تحديد التدابير التي تطلق العنان لإمكانات المنطقة للقيام بالمزيد مع كمية أقل من المياه.

وفي هذا السياق ، ندعو قادة منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى إعادة تشكيل رؤيتهم الإقليمية للأمن المائي والتنمية المستدامة. ولا بد من زيادة التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل البيانات ونقل التكنولوجيا. وينبغي تعزيز التحالفات بين دول البحر الأبيض المتوسط. وينبغي أن تتمحور هذه الإصلاحات حول الإصلاحات الرامية إلى تعزيز القدرة على التكيف في مجال المياه والغذاء على الصعيد الإقليمي ، مع بناء النمو والسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. مع الموارد المشتركة والتحديات المشتركة ، لا يمكن حل أزمة المناخ في البحر الأبيض المتوسط إلا من خلال التعاون الوثيق لتصميم حلول حساسة للصراع ، واعية سياسيا ، ومترسخة في العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء.

العمل الاستباقى

مع وجود العديد من التحديات التي يتعين مواجهتها ، نقترح أن يركز قادة البحر الأبيض المتوسط على أن يكونوا استباقيين خلال العقد المقبل. تقوم PROACTIVE بتغليف أفكار الأولويات ، والمرونة ، والفرص ، والحلول التكيفية ، والتماسك ، والتكنولوجيا ، والابتكار ، والرؤية ، والانتعاش المبكر. ويتعين على منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تمضي قدما في جميع هذه المناطق إذا أريد لها أن تضمن الأمن المائي والغذائي للجميع.

من خلال مواءمة الأمن المائي والتكيف مع المناخ مع الأولويات الوطنية ، يمكن للبلدان أن تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي التزمت بها مع التوسع في الحلول المرنة والمتكيفة.

كما يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط تحديد الفرص المتاحة لتسريع عمليات التحول نحو الاستدامة ، الراسخة في الشراكات الإقليمية المحسنة والمبتكرة.

كما ينبغي أن تستند رؤية البحر الأبيض المتوسط إلى إطار شامل مع اتساق السياسات عبر القطاعات على مختلف المستويات. ويضمن التماسك الأفقي التآزر داخل مختلف مجالات السياسات وفيما بينها مع التقليل إلى أدنى حد من التناقضات والأهداف المتضاربة. يضمن التماسك الرأسي نفس النهج ولكنه يحدث عبر مستويات مختلفة من الحكومة: الدولية والوطنية والمحلية. وسيكون ذلك أمرا حاسما عند النظر في المقايضات المتعلقة بإدارة الموارد وتحقيق التوازن بين مصالح الجهات الفاعلة في القطاعات التنافسية.

أخيرا ، فان التخطيط لتحقيق الانتعاش المبكر ، يتطلب رؤية متجذرة في إطلاق التكنولوجيا والابتكار كركيزة مركزية في العقد المقبل لتحقيق الامن المائى واهداف التنمية المستدامة.

مزيد من المعلومات hassan.aboelnga@mewf.de :

يشغل حسن أبوالنجا منصب نائب رئيس منتدى الشرق الأوسط للمياه*. وهو عضو في لجنة إدارة المجموعات المتخصصة في الرابطة الدولية للمياه ، وهو رئيس الفريق العامل المعني بالأمن المائي في المناطق الحضرية وعضو في فرقة العمل المعنية بالأمن المائي في الرابطة الدولية للموارد المائية. حسن هو باحث دكتوراه في جامعة كاسل وTH Köln في ألمانيا مع اهتمام خاص في قضايا الأمن المائي في المناطق الحضرية.

المعتز عبادي هو مدير المياة في أمانة الاتحاد من أجل المتوسط**. وهو مسؤول عن سياسات المياه والتنمية والعمل بشكل وثيق مع شعبة المياه والبيئة في الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط. كان العبادي أحد المحركات الرئيسية لإصلاح قطاع المياه وكذلك مبادرة الحوكمة والقطاع الخاص للبحر الأبيض المتوسط. وشمل ذلك إطلاق أول منتدى للاستثمار في المياه في البحر الأبيض المتوسط في روما في ديسمبر 2019.

* منتدى الشرق الأوسط للمياه هو منصة رائدة ذات منظور إقليمي لزيادة الوعي العام وتعزيز إدارة تحديات المياه في الشرق الأوسط من خلال تبني الفعالية والكفاءة والتكامل والاستدامة من خلال تبادل البيانات والخبرات والتقنيات المبتكرة دون الحاجة إلى عبور الحدود. وتتمثل مهمتها في تعزيز أفضل الممارسات للتعاون وتبادل المعرفة بين مختلف الأطراف وأصحاب المصلحة المشاركين في قضايا المياه والإجراءات من خلال منتدى على الإنترنت يضمن نشر المعلومات بشكل محايد وشفاف نحو الأمن المائي المستدام في الشرق الأوسط والمنطقة العربية.
مزيد من المعلومات: https://www.mewf.de/

** الاتحاد من أجل المتوسط مؤسسة دولية تضم 42 بلدا لتعزيز الحوار والتعاون في المنطقة الأوروبية المتوسطية

يمكنكم الاطلاع على النسخة الاصلية للمقال باللغه الانجليزيه فى منتدى المياة العالمى
https://globalwaterforum.org/2021/02/18/the-many-challenges-of-water-security-in-the-mediterranean-region-the-need-to-be-proactive/